

Ending female genital mutilation: a goal we can achieve

CAIRO DECLARATION ON FGM+5

High Level Meeting - Cairo, 13-15 December 2008
Organised by National Council for Childhood and Motherhood and No Peace Without Justice
Under the High Patronage of H.E. Mrs Suzanne Mubarak

إعلان القاهرة للتشريع وختان الإناث +5 القضاء على ختان الإناث من خلال قانون لتجريمه "هدف نقدر نحققه" 15 ديسمبر 2008

نحن المشاركون في مؤتمر "إعلان القاهرة للتشريع وختان الإناث +5" الذي عقد بالقاهرة في الفترة من 13-15 ديسمبر 2008، والذي نظمه المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع المؤسسة الإيطالية "لا سلام بدون عدل"، برئاسة سيدة مصر الأولى السيدة الفاضلة/ سوزان مبارك رئيسة اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومي للطفولة والأمومة، وبحضور ممثلي الحكومات والمجتمع المدني وبرلمانيين من الدول التي تعاني من ممارسة ختان الإناث، بالإضافة إلى ممثلي منظمات دولية وإقليمية معنية بالقضية،

نؤكد على الأهمية التاريخية للمؤتمر العربي الإفريقي للتشريع وختان الإناث 21-23 يونيو 2003 ووثيقته الختامية الصادرة عنه في وثيقة "إعلان القاهرة" والذي ساهم في كسر حاجز الصمت عن هذه الممارسة وذلك من خلال دعم موقف المناهضين لختان الإناث، كما ساهم في بناء الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، مما أثمر عن تكوين شبكات مستدامة وفعالة تضم المعنيين بالقضية وإدماج شركاء جدد فيها، الأمر الذي أدى إلى إلقاء الضوء لأول مرة على أهمية دور التشريعات التي تجرم ممارسة ختان الإناث كأداة في مكافحة هذه الممارسة،

ونقدر التطورات الإيجابية التي حدثت في قضية مناهضة ختان الإناث بعد صدور إعلان القاهرة 2003، والتي تشمل: صدور "برتوكول مابوتو لحقوق المرأة في أفريقيا"، ودراسة الأمين العام للأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال، والتشريعات التي تجرم ختان الإناث والتي تبنتها العديد من الدول المشاركة ومن ضمنها مصر، ووضع خطط عمل وطنية لمناهضة ختان الإناث وتكوين كيانات وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان وأنظمة الأمبودسمن (المدعي بالحق العام)، وآليات للمتابعة تشمل خطوط المساعدة التليفونية، بالإضافة إلى تنمية المبادرات الجديدة النابعة عن المنظمات الدولية ودعم مبادرات لكسب التأييد أكثر شمولية وتماسكاً،

ونرحب بالفرصة التي أتاحتها هذا المؤتمر رفيع المستوى للمراجعة المنهجية للإنجازات والتطورات والتحديات من أجل تحقيق هدف القضاء على ختان الإناث، وتقوية الحركة العالمية للقضاء عليها كممارسة عنيفة تنتهك حقوق المرأة والطفلة.

ونؤكد على ما عبر عنه إعلان القاهرة من أن منع ختان الإناث والتخلي عنه يمكن تحقيقه من خلال اعتماد مقاربة متكاملة مرتكزة على إطار شامل لحقوق الإنسان، مما يشجع تغيير السلوك مستخدماً الإجراءات التشريعية كأداة محورية،

أخذين في الاعتبار التطورات الإيجابية التي تحققت في الكثير من الدول مثلما أوضحتها شهادة العديد من المتحدثين في المؤتمر، مع الاعتراف بأن تحديات كثيرة مازالت قائمة، وأن الحاجة مازالت مستمرة لجهود عاجلة منسقة لإنجاز مزيداً من التقدم في كافة الدول وبالمثل على المستويات الإقليمية والدولية،

وإذ نحى ونشيد بصفة خاصة بالتزام وإصرار السيدة الفاضلة سوزان مبارك والذي عكسته كلمتها في افتتاح المؤتمر، كذلك التعليقات الخاصة بالسيدة شانثال كومباوري السيدة الأولى لبوركينا فاسو، ودعمهما الخاص لإنجاح هذا المؤتمر، والجهد الذي قام به المجلس القومي للطفولة والأمومة ومؤسسة "لا سلام بدون عدل" في تنظيمه،

ونقدر المساهمات الهامة للعديد من الشركاء الذين دعموا انعقاد هذا المؤتمر بالقاهرة، من أجل مراجعة ما تم تحقيقه من تقدم في برامج مناهضة ختان الإناث والاتفاق على استراتيجيات مشتركة لمواجهة التحديات والصعوبات، ونشيد بالعمل المنظم الذي قمنا به جميعاً من أجل القضاء على ختان الإناث،

Organised by the National Council for Childhood and Motherhood and No Peace Without Justice
under the High Patronage of H.E. Mrs Suzanne Mubarak, First Lady of Egypt

Conference Secretariat: telephone +202 25253349 +2012 5522852 +2016 6071442
email: cairodeclarationplus5@npwj.org

ونشيد بالتزام المشاركين من المؤسسات الحكومية وهيئات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والذي تؤكد من خلال التمثيل الرفيع المستوى للمشاركين والمناقشات الجادة التي دارت، بالإضافة إلى الالتزام الذي أظهره الإعلام والتغيير في تناوله لقضية ختان الإناث من إطار الجدل السياسي إلى إطار من منظور حقوق الإنسان.

وبناء عليه يتبنى المشاركون في المؤتمر "إعلان القاهرة +5" الذي ينص على ما يلي:

1. تؤكد أن الإنجازات التي تمت على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية خلال الخمس سنوات الماضية والدفعة التي بدأت مع إعلان القاهرة 2003 قد ساهمت في نقلة جوهرية لتبني رؤية ومنهج مختلف لقضية ختان الإناث، عن المنظور الأحادي الصحي أو الديني أو الاجتماعي إلى اعتبارها إنتهاك لحقوق الإنسان، وممارسة لا بد وأن تعالج في إطار منظومة حقوق الإنسان. ورغم كل ذلك فمازالت مناهضة ختان الإناث تحتاج إلى مزيد من الجهد والدفع لتعزيز هذه المكتسبات وتضمينها في إطار حقوق الإنسان، من أجل توفير أقصى درجات الحماية للفتيات والسيدات المعرضات لمخاطر ممارسة ختان الإناث.
2. ونعتبر أن هناك قضية بازغة وهامة في مجال مناهضة ختان الإناث قد ظهرت أثناء المناقشات التي دارت أثناء المؤتمر، وهي قضية زيادة الهجرة عبر الحدود وزيادة عدد المهاجرين من دول تعاني من ممارسة ختان الإناث إلى دول لا تعرف هذه الممارسة ويصرون على إخضاع بناتهن لهذه الممارسة في البلاد التي إستقروا فيها. لقد أضافت ظاهرة الهجرة بعداً عالمياً متزايداً إلى قضية ختان الإناث بعد أن كانت تعرف في أطر إقليمية محدودة، ولهذا فلا بد من التعامل مع هذه الظاهرة البازغة في إطار منظومة متكاملة لحقوق الإنسان، وبأسلوب شامل على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، يسانده تعاون دولي منظم في هذا المجال.
3. ونصدق على التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل الأولى الخاصة بدور التشريع كأداة لتغيير السلوكيات، ونؤكد بصفة خاصة أن التشريع هو انعكاس للمجتمع وعليه القيام في نفس الوقت بدور قيادة المجتمع نحو تغيير سلوكياته، وينبغي ألا ندافع عن ممارسة ختان الإناث تحت ستار "التقاليد أو الثقافة"، ولكن لا بد أن نتعامل معها بوضوح كممارسة تنتهك حقوق الإنسان، وبالتالي ندعو إلى تجريمه في كل صوره على المستوى المحلي من خلال التشريعات الوطنية، ومن خلال الآليات الإقليمية والدولية المناسبة. فالتشريعات المرتكزة على حقوق الإنسان هي مطلب أساسي للتجريم الشامل لختان الإناث بهدف القضاء النهائي عليه، ولا بد أن تعطي هذه التشريعات تعريفاً لجريمة ختان الإناث و تضع العقوبة المناسبة التي تعكس جسامة الجريمة وتشمل كافة الشركاء في ارتكابها.
4. ونصدق على التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل الثانية الخاصة بدور الإعلام في الاتصال بالجمهور في المجتمعات المحلية والتعريف بالقضية، ونؤكد بصفة خاصة أن للإعلام دوراً بالغ الأهمية في إيصال المعلومات الأساسية الخاصة بمناهضة ختان الإناث لتلك المجتمعات وللفئات المستهدفة فيها، وإشراكها في حوار حول كيفية مناهضة المعتقدات القديمة وإقناعها بان ختان الإناث لا يحقق المصلحة الفضلى لبناتهن. ونحث على استخدام وسائل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والمتاحة التي تسمح بدخول الأفراد في حوارات تفاعلية تشمل المجتمعات من حولهم ولا تكتفي بالأقرباء، وتشجيع مشاركة ضحايا ختان الإناث وخاصة الأطفال في هذه الحوارات.
5. ونصدق على التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل الثالثة الخاصة بمؤشرات قياس النجاح في برامج مناهضة ختان الإناث: والمشاركة في تبادل المعلومات المتعلقة باتجاهات مناهضة ختان الإناث، ونؤكد بصفة خاصة أن الاستراتيجيات الحديثة في القضاء على ختان الإناث تركز على كيفية تغيير نظرة المجتمع كله لحقوق المرأة. وعلى أن المؤشرات والمعايير المستخدمة لتقييم مدى نجاح برامج مناهضة ختان الإناث لا بد وأن تكون مؤشرات صحية فقط، ولكنها تعبر عن التغييرات في السلوكيات والاتجاهات المجتمعية، ونشر مناخ ثقافي إجتماعي يحترم حقوق الإنسان كشرط أساسي للوصول إلى هدف القضاء على ختان الإناث.
6. ونرى أهمية عقد مؤتمر للمتابعة بعد عام من الآن، تتم في متابعة مدى تطبيق هذه التوصيات وكافة الجهود الأخرى لمناهضة ختان الإناث باعتباره اعتداءً على حقوق الإنسان، بما في ذلك النظر في الحد الأدنى من المعايير الأساسية الواجب توافرها للتشريعات الفعالة لمناهضة ختان الإناث. وعليه فإننا نقترح أن تبدأ مشاورات واسعة مع الدول التي تعاني من هذه الممارسة وغيرهم من الشركاء المعنيين بها، وذلك بهدف الاتفاق على المكان المناسب لهذا المؤتمر.

نحن المشاركون

7. نؤكد أنه بناءً على النقلة الكبيرة التي تحققت منذ عام 2003 وقد حدث تقدم ملموس في قضية مناهضة ختان الإناث، ونطالب من خلال هذا الإعلان بمزيد من الخطوات العاجلة، وأن نحافظ على قوة الدفع وأن نضاعف جهودنا، وبذلك يكون القضاء على ختان الإناث من خلال تجريمه الحاسم والنهائي، ليس فقط هدفاً يمكننا تحقيقه، بل هدفاً سنحققه.